

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة ٤ إذا ثبت الحد على القاذف لا يسقط عنه إلا بتصديق المقذوف و لو مرة، و بالبينة التي يثبت بها الزنا، و بالعفو، و لو عفا ثم رجع عنه لا أثر لرجوعه، و في قذف الزوجة يسقط باللعان أيضا.

اما السقوط بالتصديق فليل في وجهه امور منها ان الحد في قذف المحصنات فمع تصديقه فلا احصان و منها عدم النفع في المؤاخذه مع التصديق و قيل انه من الواضحات و يمكن ان يقال بعدم صدق القذف بعد التصديق لان القذف الموجب للحد الرمي بما لا يمكن له اثباته و مع التصديق فقد ثبت نعم لا يوجب التصديق الحد على المقر لعدم تماميه الاربعه و ما قيل من ان القذف عند الناس و الاقرار في الخفيه لا يوجب سقوط حق طلب الحد من المقذوف عن الحاكم لما ذهب منه من ماء الوجه فهو خلاف الفرض اذ التصديق في المساله عند الحاكم اى حين ثبت عند الحاكم انه قذفه و اما عند غير الحاكم و قبل الترافع فلا يوجب السقوط نعم لو ادعى القاذف انه صدقه و اقر المقذوف فهو من الاقرار عند الحاكم و لو اكذبه فالحد يجرى و لا يطلب من المقذوف اليمين او البينه من القاذف على التصديق نعم لو اقام البينه على التصديق فلعله يوجب السقوط و ما قاله المستشكل من ان القذف عند الجماعه و التصديق في الخفاء لا يوجب اعاده ما ذهب من المقذوف من ماء الوجه فانه لا يوجب الحد بل عليه التعزير و اما كفايه المره فلانه مقتضى قوله اقرار العقلاء على انفسهم جائز و عدم ما يوجب التكرار

و اما السقوط بالاربعه فلما في الايه من اشتراط الحد بعدم اتيان البينه و اما العفو فلان الحد من حقوق الناس و يدل عليه ايضا صحيحه ضريس الكناسي:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ (عَنْ أَبِي رِثَابٍ) عَنْ ضُرَيْسِ الْكُنَّاسِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يُعْفَى عَنِ الْحُدُودِ الَّتِي لِلَّهِ دُونَ الْإِمَامِ فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ فِي حَدِّ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْفَى عَنْهُ دُونَ الْإِمَامِ (وسائل ٢٨ ص ٢٠٦)

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ جَنَى عَلَيَّ أَعْفُو عَنْهُ أَوْ أَرْفَعُهُ
إِلَى السُّلْطَانِ قَالَ هُوَ حَقُّكَ إِنْ عَفَوْتَ عَنْهُ فَحَسَنٌ وَإِنْ رَفَعْتَهُ إِلَى الْإِمَامِ فَإِنَّمَا طَلَبْتَ
حَقَّكَ وَ كَيْفَ لَكَ بِالْإِمَامِ (وسائل ٢٨ ص ٢٠٦)

نعم قيل بعدم السقوط بالعفو في رمى الزوج زوجته بالزنى و ذهب اليه الصدق و لعله
استند الى ما في مضمرة محمد بن مسلم:

الطوسي بإسناده عن يونس بن عبد الرحمن عن العلاء عن محمد بن مسلم قال سألته
عن الرجل يقذف امرأته قال يجلد قلت أ رأيت إن عفت عنه قال لا و لا كرامة
(وسائل ٢٨ ص ٢٠٧)

الا ان الظاهر اعراض الاصحاب يوجب الضعف مع انها مضمرة و ان كان المضمرة محمد
بن مسلم و مع التردد يوجب الشبهه و الحد يدرء بها نعم حمله الشيخ على العفو بعد
الثبوت عند الامام و صاحب الوسائل على نفي الوجوب لا الجواز او الكراهه و انت خبير
بعدم مناسبه الظاهر مع نفي الوجوب فانه سال عن الامام عن جواز العفو حيث قال ا
رايت ان عفت

و اما السقوط باللعان فان اللعان في حكم ثبوت النسبه لللعان نعم لا يوجب الحد على
المقذوف لرع الحد عنها ايضا باللعان حسب قوله تعالى في سورة النور:
وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ
بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (٦)

وَ الْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٧) وَ يَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ
أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (٨) وَ الْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ
الصَّادِقِينَ (٩)

و اما عدم حق الطلب بعد العفو فلما في موثقه سماعه:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ
سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَقْذِفُ الرَّجُلَ بِالزَّنَا فَيَعْفُو عَنْهُ وَ يَجْعَلُهُ مِنْ
ذَلِكَ فِي حِلٍّ ثُمَّ إِنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَبْدُو لَهُ فِي أَنْ يُقَدِّمَهُ حَتَّى يَجْلِدَهُ فَقَالَ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ بَعْدَ
الْعَفْوِ قُلْتُ أ رأيت إن هو قال يا ابن الزانية فعفا عنه و ترك ذلك لله فقال إن كانت أمه

حَيَّةٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْفُوَ الْعَفْوُ إِلَىٰ أُمِّهِ مَتَىٰ شَاءَتْ أَخَذَتْ بِحَقِّهَا قَالَ فَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ قَدْ مَاتَتْ فَإِنَّهُ وَلِيُّ أُمِّهَا يَجُوزُ عَفْوُهُ (وسائل ٢٨ ص ٢٠٦)

و موثقه سماعه:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَفْتَرِي عَلَى الرَّجُلِ فَيَعْفُو عَنْهُ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَجْلِدَهُ بَعْدَ الْعَفْوِ قَالَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْلِدَهُ بَعْدَ الْعَفْوِ (وسائل ٢٨ ص ٢٠٧)

مسألة ٥ إذا تقاذف اثنان سقط الحد و عزرا ، سواء كان قذف كل بما يقذف به الآخر كما لو قذف كل صاحبه باللواط فاعلا أو مفعولا أو اختلف كأن قذف أحدهما صاحبه بالزنا و قذف الآخر إياه باللواط.

القذف يوجب استحقاق المقدوف طلب الحد من الحاكم بلا فرق بين التقاذف و القذف من جانب الا ان الدليل قام على سقوط حق الطلب بل على الحاكم تعزيرهما للذنب الصادر منهما كما فى صحيحه عبدالله بن سنان

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ (عَنْ أَبِيهِ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلَيْنِ افْتَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ فَقَالَ يُدْرَأُ عَنْهُمَا الْحَدُّ وَ يُعْزَرَانِ (وسائل ٢٨ ص ٢٠١)

و صحيحه ابى و لاد الحنات:

[٣٤٥٦٥] وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَ لَادِ الْحَنَاطِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ أَتَىٰ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع بِرَجُلَيْنِ قَذَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِالزِّنَا فِي بَدَنِهِ قَالَ فَدْرَأَ عَنْهُمَا الْحَدَّ وَ عَزَّرَهُمَا (وسائل ٢٨ ص ٢٠٢)

مسألة ٦ حد القذف موروث إن لم يستوفه المقدوف و لم يعف عنه و يرثه من يرث المال ذكورا و إناثا إلا الزوج و الزوجة، لكن لا يورث - كما يورث المال - من التوزيع، بل لكل واحد من الورثة المطالبة به إن عفا الآخر.

اما اصل الارث فلانه حق للميت و يرث منه ما له من الحقوق و الاموال و عدم ارث الزوج من الزوجه او العكس فللروايه

و اما عدم التجزئه و ان عفو البعض لا يوجب سقوط شيء من الحد فلما فى موثقه عمار الساباطى:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى جَمِيعاً عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمَارِ السَّابِاطِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ يَا ابْنَ الْفَاعِلَةِ يَعْنِي الزَّانَا وَ كَانَ لِلْمَقْدُوفِ أَخٌ لِأَبِيهِ وَ أُمُّهُ فَعَفَا أَحَدَهُمَا عَنِ الْقَازِفِ وَ أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يُقَدِّمَهُ إِلَى الْوَالِي وَ يَجْلِدَهُ أَوْ كَانَ ذَلِكَ لَهُ قَالَ أَلَيْسَ أُمُّهُ هِيَ أُمُّ الَّذِي عَفَا ثُمَّ قَالَ إِنَّ الْعَفْوَ إِلَيْهِمَا جَمِيعاً إِذَا كَانَتْ أُمُّهُمَا مَيْتَةً فَالْأَمْرُ إِلَيْهِمَا فِي الْعَفْوَ وَ إِنْ كَانَتْ حَيَّةً فَالْأَمْرُ إِلَيْهَا فِي الْعَفْوَ (وسائل ٢٨ ص ٢٠٨)

و فى موثقه اخرى لعمار الساباطى صرحت بان ارث الحد ليس كارث المال و الديه يقبل التجزئه بل الحد حق واحد للجميع فان عفوا جميعا فيسقط و ان بقى واحد فله اخذه

الطوسى باسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطى عن أبي عبد الله ع قال سمعته يقول إن الحد لا يورث كما تورث الديه و المال و لكن من قام به من الورثه فهو وليه و من تركه فلم يطلبه فلا حق له و ذلك مثل رجل قذف و للمقدوف أخوان فإن عفا عنه أحدهما كان للآخر أن يطلبه بحقه لأنها أمهما جميعاً و العفو إليهما جميعاً (وسائل ٢٨ ص ٢٠٨)

و عليها يحمل ما ورد من عدم ارث الحد مطلقا كما فى موثقه السكونى:

الطوسى باسناده عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلى عن السكونى عن أبي عبد الله ع قال الحد لا يورث (وسائل ٢٨ ص ٢١٠)